الفصل الثالث

نظريات الدولة

إذا كانت الأسرة تعد الخلية الأولى في أي مجتمع من المجتمعات وهي أصغر مؤسسة اجتماعية عرفها الإنسان، فإن الدولة أكبر مؤسسة اجتماعية، أو بشكل آخر إنها مؤسسة المؤسسات، ويرى (روبرت كارنيرو R. I. Carneiro: "أن نشأة الدولة كانت أخطر التطورات في الحياة البشرية على الإطلاق، لكنها مع ذلك لا تزال مهملة نسبياً في الدراسات، ما يزال الغموض يحوط الكثير من جوانبها"[1].

1 – روبرت كارنيرو، نظرية في نشأة الدولة، مجلة الفكر العربي، بيروت، عدد 22 السنة الثالثة 1981، ص: 7.

obeikandl.com

obeikandl.com

المبحث الأول

تعريف الدولة وأركانها

المطلب الأول: في تعريف الدولة

إذا كانت للسلطة دلالات سسيولوجية وسياسية، فإن الدولة ظاهرة ومؤسسة سياسية خالصة، بحيث لا يمكن الفصل بين الدولة والسياسة، بل يُعرف علم السياسة كعلم الدولة، وكان مجال الاهتمام الأول لعلم السياسة هو الدولة. وفي هذا يقول (ن. ب. بيري N. P. Barry): "تاريخ النظرية السياسية قد ركز اهتمامه على الدولة". ولكن ما هي الدولة؟ يرد (أندرو فنسنت Andrew Vincent) أستاذ النظرية السياسية في جامعة كارف البريطانية، بالقول: "هذا هو أحد أبسط الأسئلة، ولكن أكثر الأسئلة إثارة للحيرة يمكن أن يطرح في علم السياسة"، ويرى أن دراسة الدولة عملية معقدة وليست بالسهولة التي يعتقدها البعض، ولكنها في الوقت نفسه نهمة، ولم تأخذ الاهتمام الكامل من المفكرين السياسيين، ويذكر أربعة أسباب تجعل من المهم التفكير بعناية بالدولة:

1 – الأول عملي مطلق، حيث من الصعوبة بمكان أن ندرك الحياة بدون الدولة، فالدولة ليست مجرد مؤسسات وأجهزة، بل هي جسم من الاتجاهات والممارسات وقواعد السلوك، إنها باختصار حياة التمدن السياسي CIVILITY وحاضنة الحضارات، عن الدولة يتخلل كل نسيج حياتنا.

obeikandl.com

2- "إن الدولة ليست مؤسسة محايدة يكون في قدرتنا أن نتجاهلها، ولا هي برزت بمحض الصدفة المطلقة أو الحدث العابر. هناك خصائص مألوفة اكتسبتها الدولة وبرزت تدريجياً من خلال النمو العضوي للدولة. ومع ذلك، فإن القدر الأكبر من شكلها وبنيتها من الممكن فهمه بشكل كامل فقط عن طريق الاستيعاب العميق للنظريات السياسية والقانونية التي تجسدت بداخل شكلها وبنيتها... إن النظرية السياسية نفسها هي التي تساعد على تطور مؤسسات محددة للدولة."

3- على الرغم من قِدم فكرة الدولة ووجودها، إلا أن هناك قدراً كبيراً من التشويش الفكري أو الحيرة الفكرية يحيط بفكرة الدولة، وتحديداً عندما تتداخل فكرة الدولة مع فكرة المجتمع، الأمة، الجماعة، الحكومة، والسيادة... الخ. ووضع حد لهذا التشويش لا يكون إلا بالإلمام بنظريات الدولة.

4- غموض فكرة الدولة، هو سبب المظاهر المتناقضة في التنظير السياسي. "إن الانطباعات حول أفكار مثل القانون، الحقوق والالتزامات، تفترض وجود شكل ما من أشكال الدولة، هذه الأفكار تتداخل وتتشابك مع الدولة، وبالتالي فإنه يبدو من الجوهري مبدئياً أو تمهيدياً لأي دراسة لهذه الأفكار أن تكتسب نوعاً من المعرفة والإلمام بنظريات الدولة.[1]

التسمية الحالية للدولة الحديثة State لم تظهر إلا بعد تفكك الإمبراطوريات، وقد شاع استعمالها منذ القرن السادس عشر، أما قبل ذلك فكانت تستعمل تسميات أخرى؛ ففي اليونان كانت تسمى Police، وفي العهد الروماني كانت تسمى إمبراطورية Empire،

1- أندرو فنسنت، نظريات الدولة، ترجمة مالك أبو شهيوة ومحمود خلف، دار الجليل، بيروت،1997، ص:13-15.

وعند العرب شاع لفظ إمارة وسلطنة. هذا يعني أن الحديث عن فكرة الدولة، كمجتمع كلي أو شمولي يتجاوز مجتمع القبيلة، هو الأقرب إلى الصحة كشكل ثابت عبر التاريخ، فالدولة التي يتحدث عنها المؤرخون وعلماء السياسة هي كيانات متباينة، بحيث يصبح لفظ دول أكثر دقة، فـ (لوبيز Lubas) في كتابه The Development State يقول :"إن أول شيء ينبغي أن يقال عن الدولة الحديثة هو أنها لا توجد ولم يسبق أن وجدت من قبل. ما وجد تاريخياً هو عدد هائل من الدول الحديثة ذات البنيات المتنوعة للغاية."[1] وحتى في وقتنا الحاضر، انظر كم هي متنوعة ومتباينة تلك الكيانات السياسية التي تسمى دولة، متباينة في حجمها وعدد سكانها وطبيعة نظمها وملابسات تأسيسها، وحتى في ثقافات الشعوب ودياناتهم... الخ.

إلا أن هذا الغموض حول الدولة لا يمنع من القول بوجود خصائص أو قاسم مشترك بين الكيانات السياسية التي تشملها فكرة الدولة ساعدت الباحثين على وضع تعريفات للدولة؛ تعريفات لغوية وتعريفات اصطلاحية. كلمة State أي الدولة مشتقة من اللفظة اللاتينية STARE والتي تعني "أن يقوم"، وأيضاً من كلمة ستاتو Status بمعنى "موقف أو وضع"، وهذه الكلمة أطلقت على الكيانات السياسية التي استقرت ونتجت عن تفكك الإمبراطورية الرومانية، بمعنى أنها تصح على الدولة الحديثة، أما الدول القديمة، فكان يطلق عليها تسميات أخرى كما أسلفنا، ولكن لاعتبارات عملية ودراسية، تطلق الكلمة على كل المجتمعات الشمولية التي تجاوزت حياة القبيلة ومرحلة الترحال، فإذا كان عمر الدولة الحديثة يقدر بخمسمائة سنة- منذ عصر النهضة- فإن عمر الدولة بمفهومها العام يعود إلى القرن السابع أو الثامن قبل الميلاد.

---

1 – المصدر نفسه، ص: 21.

أما في اللغة العربية وفي التعريف القاموسي، كلمة دولة مشتقة من فعل "دال" و"يدول"، أي بمعنى ينتقل من حال إلى حال، فجاء في لسان العرب، الدولة "الانتقال من حال الشدة إلى حال الرخاء"[1]، وهذا المعنى دقيق وعميق، لأنه يدل على أن الدولة لم تظهر إلا بعد انتقال المجتمعات من حالة الترحال والانتقال والبداوة إلى مرحلة الاستقرار والازدهار، ومن المعلوم أن الدولة لا تكون إلا في المجتمعات المتحضرة، وهذا المعنى أشار إليه ابن خلدون في تمييزه بين البداوة والحضر.

أجمع علماء السياسة على أن الدولة "هي الذروة التي تتوج البناء الاجتماعي الحديث وتكمن طبيعتها التي تنفرد بها، في سيادتها على جميع أشكال التجمعات الأخرى"، بمعنى أن الدولة هي المجتمع الكلي الذي لا يعلوه مجتمع آخر ولا تنضوي في إطار مجتمع آخر- إلا المجتمع الدولي ولكن بشكل جزئي لا يلغي كيان الدولة أو سيادتها-.

في التعريف القانوني الدولي للدولة، توجد الدولة إذا توفرت ثلاثة عناصر: الإقليم، والشعب، والهيئة الحاكمة ذات السيادة أو السلطة السياسية. إذاً فإن السلطة السياسية، التي تطرقنا إليها آنفاً، تعد ركناً من أركان الدولة وشرطاً من شروط وجودها، إلا أن السلطة السياسية لوحدها لا تخلق دولة- الأمر نفسه بالنسبة للعنصرين الآخرين، الإقليم والشعب-، وهذا التعريف القانوني للدولة مع أهميته إلا أنه لا يفيدنا كثيراً في التعرف على النظريات المفسرة لأصل الدولة كمؤسسة سياسية اجتماعية، وعليه سنتطرق إلى بعض المقاربات النظرية التي حاولت أن تعرف الدولة.

اليونانيون القدامى هم أول من تحدث عن الدولة ككيان سياسي مؤسساتي، إلا أن مفهومهم للدولة ومجالات اهتماماتهم السياسية كانت مغايرة عما هو موجود اليوم. نعم،

1- الموسوعة الفلسفية العربية، رئيس التحرير، معن زيادة، بيروت، 1986، ص: 425.

أولوا اهتماماً بالقانون والحرية والمساواة والديمقراطية، إلا أن تفكيرهم بقي محصوراً في دولة المدينة من جانب وبطغيان الجدل الفلسفي والسفسطائي على قضايا أساسية كالسيادة والحدود من جانب أخر، إضافة إلى تداخل السياسة مع الدين والأخلاق والحياة العامة بل الخاصة للناس، نظراً لقلة عدد السكان. ويعتبر أفلاطون Plato (428-347 ق. م) من أهم المنظّرين للدولة، فعلى الرغم من منحاه الفلسفي المتسم بالطوباوية (المدينة الفاضلة) وخصوصاً في كتابه الجمهورية Republic، إلا أنه وضع ما يشبه النظرية حول الدولة من حيث مساحتها وعدد سكانها والتوزيع الطبقي فيها وأشكال أنظمة الحكم وتعاقبها، وكتاباته المتأخرة، وخصوصاً كتابه القوانين، استمرت من بعد لسنوات نبراساً للمفكرين السياسيين المتطلعين لإشكالية القانون والحرية وتعاقب أنظمة الحكم. وعلى منواله سار أرسطو (348-322 ق.م) ومفكرون رومانيون كشيشرون Ciceron (106-43 ق.م) وبوليب Polybe (205-125 ق.م).

مع تبني الإمبراطورية اليونانية للمسيحية العام 393 ميلادية، أصبح للدولة وللسياسة ولكل ما يمت إليها بصلة تداخل مع الشأن الديني، وهيمنت فكرة التفويض الإلهي على الحقل السياسي للدولة والسيادة، بل أن بعض مفكري المسيحية وهو القديس أوغسطين Sant-Augstin (354-430) في كتابه "مدينة الله" تحدث عن مدينتين، مدينة الله ومدينة البشر تتعايشان جنباً إلى جنب وتتنازعان حياة البشر. طوال القرون الوسطى استمر الصراع ما بين التصور الديني للدولة والسلطة، وتقوده الكنيسة، والذي يرى أن الدولة والسلطة معطى سماوي وليس من اختصاص البشر، والتصور العلماني الذي يرى ضرورة إنزال السياسة من السماء إلى الأرض، وظهر هذا التيار بداية داخل الكنيسة وفي إطار الإصلاح الديني، ثم انتشر خارجها عندما وجد دعاته دعماً من الأمراء والملوك المتطلعين

للسلطة وللاستقلال عن هيمنة الكنيسة وسلطة البابا. ولهذا التيار الذي قاده: دانتي (Dante Alighieri 1265-1321)، ومكيافيللي (Machiavelli Niccolò 1469-1527)، ومارتن لوثر (Luther 1483-1546) وكالفن (Jean Calvin 1509-1564) وغيرهم، يعود الفضل لظهور النظرية الحديثة للدولة.[1]

في الوقت الذي كانت فيه أوروبا تعيش عصور الظلمات، وصراعاً محتدماً ما بين الديني والدنيوي، جاءت الدعوة المحمدية في القرن السابع الميلادي، كدين متكامل لا يفصل ما بين العبادات والمعاملات، حيث وضع تنظيماً شاملاً لشؤون الدين والدنيا، مع توسع في مجال العبادات، والاقتضاب في مجال الحكم والإدارة، تاركاً للمسلمين ولأولى الأمر التفصيل والاجتهاد بما يتناسب مع أمور حياتهم، ومع أن المسلمين أسسوا دولة مترامية الأطراف، إلا أن المواقف تباينت حول وجود نظرية سياسية متكاملة حول الدولة ونظام الحكم، بالمفهوم العلمي للنظرية، فهذه الأخيرة تستمد مقولاتها من التجريب والاستقراء والمقارنة، أما في الإسلام "فإن نصوص الوحي تحمل في طياتها بيان حقيقة السلوك الإنساني والاتجاه الذي يجب أن يتجه إليه والمسار الذي ينبغي أن يسير فيه، وعلى الباحثين أن يبذلوا الجهد ليس في فهم هذه الحقيقة من خلال المصادر التي تعتمدها هذه الرؤية فحسب- بل التعرف على تطبيقاتها العملية وشروط هذه التطبيقات، ومن ثم تشكل هذه

1- انظر: إبراهيم أبراش، أصول الفكر السياسي، دار بابل للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، 1999، ص: 131 وما بعدها.

obeikandl.com

الرؤية في تكاملها وفي رؤيتها للإنسان في كلية وفي خصوصية في آن واحد- بديلاً ضابطاً في فهم الإنسان وسلوكه لأي تنظير وضعي في أي نظرية وفي أي اتجاه"[1].

ومن هنا يرفض كثير من المفكرين المسلمين الخوض بالتفصيل في النظرية السياسية في الإسلام، مفضلين الحديث عن قضايا متعددة كالخلافة والبيعة والشورى، وفي هذا يقول الكاتب الإسلامي محمد عمارة: " لا نغالي إذا قلنا أن موضوع أصول الحكم وفلسفته، ونظرية الإمامة، قد كان، وما زال، أخطر قضايا الفكر الإسلامي، بل وأشد هذه القضايا تعقيداً عندما توضع في الممارسة والتطبيق... كما أن الصراع حول هذه القضية لم يقف عند حد الجدل الفكري والحجاج النظري، بل كانت أولى القضايا وأهم القضايا التي جرد المسلمون سيوفهم كي تحسم خلافاتهم فيها، حتى ليصح لنا أن نقول: إن هذه السيوف لم تسل في قضية من القضايا كما سلت وجردت في صراع المسلمين على الإمامة والحكم، وخلافاتهم حول أصوله وفلسفته، فصاحَبها وامتزج على أرضها الجدل الفكري بالصراع الدامي لعدة قرون "[2]. ومن المعلوم أن هذا الخلاف ما زال محتدماً حتى اليوم، وأسوأ تمظهراته هو الصراع الدامي بين بعض الجماعات الدينية- الإسلام السياسي- من جهة وأنظمة الحكم في الدول العربية والإسلامية ومن يصنفون بالعلمانيين من جهة أخرى.

إلا أن هذا لا يمنع من القول إن بعض الفرق الإسلامية كانت لها اجتهادات مهمة في مجال النظرية السياسية، إلا أن خلافاتهم مع حكام عصرهم حال دون تطور هذه النظريات

1- سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، في النظرية السياسية من منظور إسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1998، ص: 90.

2- محمد عمارة، الإسلام وأصول الحكم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1979، ص: 11-12.

أو صيرورتها واقعاً، ونخص بالذكر جماعة المعتزلة[1]. كانت نظرية المعتزلة تقوم على (الأصول الخمسة) وهي: العدل، التوحيد، الوعد والوعيد، المنزلة بين المنزلتين، وأخيراً الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهو أكثر أصول المعتزلة ارتباطاً بالفكر السياسي.

ومع ذلك، فقد ذهب البعض إلى القول بوجود نظرية سياسية في الإسلام، ترتكز على دعائم ثلاثة هي: التوحيد، ومعناه أن الله هو خالق الكون ومن وما فيه، وله وحده الحكم والسلطان والأمر والنهي، والتوحيد بهذا المعنى ينفي فكرة حاكميه البشر، فلا حكم إلا حكمه ولا قانون إلا قانونه، والدعامة الثانية هي الرسالة، وهي الوسيلة التي يصل بها إلينا القانون الإلهي، وهي القرآن والسنة، والدعامة الثالثة هي الخلافة، وهي صورة الحكم في الإسلام.[2]

منذ عصر النهضة، ومع رواد العقد الاجتماعي تزايد الاهتمام بفكرة الدولة، وظهرت عدة نظريات كانت في أغلبها متفرعة أو مستمدة من مصدرين فكريين: النظرية الماركسية بتشعيباتها الفكرية ونماذجها التطبيقية، والنظرية الليبرالية لما حفلت به من تنوع خصب وتعدد بناء حول الدولة، واستمر الحال كذلك حتى العام 1991 حيث انهار المعسكر الاشتراكي وتراجع الاهتمام بالفكر الماركسي بشكل عام.

بالنسبة إلى كارل ماركس Karl Marx (1818-1883) فقد رأى "أن الدولة هي تنظيم المجتمع" بمعنى أنها تظهر عندما ينتقل المجتمع من حالة الفوضى والاقتتال-

---

1- المعتزلة هي واحدة من أبرز وأقدم الفرق الإسلامية، وظهرت في أواخر القرن الهجري الأول، وأسسها واصل بن عطاء الغزال (80-131 هـ/ 642-728م).

2- محمد كامل ليلة، النظم السياسية: الدولة والحكومة، دار النهضة العربي، بيروت، 1969، ص: 428.

شرعية الغاب- إلى حالة التنظيم، وهو بهذا يتفق مع أصحاب نظرية العقد الاجتماعي بشكل ما. كما يعرفها بالقول إنها "الخلاصة الرسمية للمجتمع" حيث يماهي ما بين المجتمع المدني والدولة، فهذه الأخيرة "ليست سوى التعبير الرسمي عن المجتمع المدني"، فهي نتاج لمجتمع بلغ درجة معينة من النمو[1].

أما الفكر الليبرالي فتعددت المقاربات، فدوركهايم Durkheim يؤسس نظريته حول الدولة انطلاقاً من تقسم العمل الاجتماعي وتحول أشكال التضامن، فالدولة جهاز فرعي sup–system. إنها الجهاز الذي يحتكر السلطة، ويتفوق على كامل الجماعات الأخرى، ومع ذلك فهو يركز على كونها "ظاهرة طبيعية" يرتبط ظهروها بتطور المجتمع وتعقده بظهور طبقات ووظائف ومهن، فالمجتمع البدائي مجتمع بسيط يمارس أفراده نفس المهنة رعي وزراعة- فهو مجتمع لا سياسي، ولكن عندما يظهر تقسيم العمل ويزداد المجتمع تعقيداً تظهر علاقة حاكمين بمحكومين، من يملك ومن لا يملك تظهر الدولة، فهذه الأخيرة "تنجم عن التقدم نفسه الذي يحرزه تقسم العمل"[2]، وتتطور الدولة بالتالي بتطور المجتمع.

أما ماكس فيبر (1864-1920)، فيرفض المنطلقين السابقين لتعريف الدولة- التعريف الماركسي الذي يربطها بعلاقات الإنتاج، والدوركهايمي الذي يربطها بتقسيم العمل-، بل يضع نظرية للدولة استناداً إلى معايير مادية سياسية وعسكرية وإدارية، فالمجتمعات تتغير بتغيير نمط الحكم، وبالتالي تغير موئل السلطة من جانب وظهور

1- جورج بالانديه، ص: 101. سنتوسع حول الموضوع بعد قليل.

2- برتران بادي وبيار بيرنبوم، سسيولوجيا الدولة، ترجمة جوزف عبد الله وجورج أبي صالح، بيروت، د.ت. ص: 12.

الاقتصاد المدار بمؤسسات من جانب آخر، فالدولة ظهرت مع ظهور سلطة قاهرة تستطيع إدارة مجتمع كلي بمعنى تلازم سلطة القهر مع القدرة على إدارة المجتمع، و"تشكل ولادة الإدارة الديوانية، تقريباً بذرة الدولة الغربية الحديثة"[1].

هذه المقاربة الفيبرية التي تعود إلى بداية القرن العشرين، والتي تقرن نشوء الدولة وتعريفها بعناصر القوة والإدارة والاقتصاد، تعود مجدداً مع تالكوت بارسونز Talcolt Parsons، في الستينيات، فهو يرى أن الدولة تحتاج لتؤسَّس إلى السلطة القوية والمستقلة من جانب وحشد الموارد الاقتصادية من جانب آخر، ولكنه يضيف عنصراً جديداً، وهو العنصر الثقافي، أي قدرة المجتمع على تقبل عملية التحول هذه حيث يقول: "هكذا يكون ظهور الدولة إذن كبنية سياسية مميزة ومستقلة مرتبطاً بمتطلبات اقتصادية ولا سيما تطور اقتصاد السوق الذي من شأنه ضرب استقرار التوازنات الاجتماعية السابقة، ولكن هذا الظهور لم يصبح قابلاً للتحقيق لولا وجود قواعد ثقافية في أوروبا الغربية ملائمة لمثل هذا التجديد"[2].

هناك العشرات من التعريفات التي أعطيت للدولة، ولكننا سنعتمد تعريفين:

الأول: تعريف ماكس فيبر الذي يرى أن الدولة "هي جماعة مشتركة ذات سيادة إلزامية، تمارس تنظيماً مستمراً، وتحتكر استخدام القسر في نطاق رقعة من الأرض والسكان الذين يعيشون عليها، وتحتوي على كل أشكال الفعل التي تحدث في نطاق سيادتها"، والملاحظة على هذا التعريف أنه ينطلق من أنويه حضارية غربية، حيث لا يرى وجوداً للدولة إلا حيث توجد الحدود الثابتة والحكومات المنظمة، أي أنه ينفي صفة

1- المصدر نفسه، ص:19.

2- نقلاً عن: سسيولوجيا الدولة، مرجع سابق، ص:29.

الدولة عن المجتمعات المنظمة على أسس أخرى غير المعروفة في الحضارة الغربية، كالقبائل والمجتمعات البدائية بشكل عام، والأمر ليس بغريب على مفكر مثل ماكس فيبر الذي يرى أن العقلانية الوحيدة الموجودة هي عقلانية الغرب والنظم الرأسمالية أما غير ذلك من الحضارات أو أنظمة الحكم فهي غير عقلانية[1].

أما التعريف الثاني للدولة، فقد جاء به ديفيد إيستن Easton، فالدولة أو النظام السياسي هو ذلك الذي:

- يقوم برسم السياسات التي تستهدف تنظيم وتوزيع الموارد.
- والذي تنبع سياسته وقراراته بما يتمتع به من سلطة.
- والذي تكون قراراته وسياساته ملزمة للمجتمع ككل، أي يكون هناك شعور عام في المجتمع بقبول هذه القرارات وتلك السياسات على أنها ملزمة.

الملاحظ أن تأسيس نظرية للدولة انطلاقاً من هذين المنظورين يفترض تشابهاً بين المجتمعات الإنسانية وكونها جميعاً مرت بسيرورة التطور نفسها التي هيأت المناخ لبروز الدولة كجهاز فوقي، إلا أن واقع الحال غير ذلك، فالدولة في العالم الثالث ليست إفرازاً للميكانزمات الفاعلة نفسها والتحولات العميقة المنضجة لمؤسسة الدولة المعروفة في الغرب. إنها جهاز مصنوع أو مفروض من الخارج أكثر مما هي جهاز وليد بيئته وظروفه، ذلك أن مجتمعات العالم الثالث لم تحقق درجة من التكامل الاجتماعي والنضج المؤسسي Institutionalize الضروريين لظهور مصالح سياسية مشتركة، أو جهاز سياسي مستقل عن البنى التقليدية الأخرى، أيضاً فإن المجتمعات الثالثة لم تصل إلى مرحلة دمج الأفراد

1- M. Weber, the theory of social and economic organization, trans, and ed T. persons, the free press, New York, 1964, P 156.

في نطاق المشاركة السياسية، وبالتالي إلى بلورة فاعلية سياسية تستوعب غالبية أفراد المجتمع في إطار انتماء كلي شمولي على أساس المواطنة والانتماء لوطن، بدل علاقة الدم والقربى والانتماء إلى عشيرة أو طائفة.

والملاحظ أن ظهور المد الاستعماري ودخول الاستعمار إلى مجتمعات العالم الثالث وقطعه وتشويهه لبنياتها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، جعل هذه المجتمعات عاجزة عن مواصلة إنضاج بنياتها حتى درجة الوصول إلى المجتمع السياسي المعبر عن خصوصياتها الواقعية، بل أدمجت قسراً بالنظام الكولونيالي، وفرضت عليها أنظمة سياسية وحدود وقسمت إلى دول حسب مشيئة المستعِمر ومصالحه، الأمر الذي جعل الدولة- في أغلب الحالات- جهازاً أو مؤسسة غريبة مقحمة لا تعكس أو تعبر عن بنية هذه المجتمعات، إنها جهاز محكوم بالخارج ووجودها مرتبط به إن لم تكن مرهونة به.

وبصورة عامة يمكن القول إن مجمل تعريفات الدولة تتفق على كونها مجموعة الأجهزة السياسية الفوقية في تكوين اجتماعي معين، وهي نتاج المجتمع في مرحلة من مراحل تطوره.. وسواء كانت الدولة من دول العالم المتقدم أو دول العالم الثالث فإن لها خصائص تنحصر في:

1 – أنها تقيم لنفسها قوة عامة مستقلة، أي أنها مجهزة بجهاز عسكري مستقل عن الأفراد والجماعات المحدودة.

2 – تفرض شكلاً من أشكال الضريبة على المواطنين لتدعيم قوتها والإنفاق على شؤون الإدارة.

3 – وهي تعمل من خلال مجموعة من الموظفين الرسميين يملكون ما للدولة من قوة عامة يتربعون بها على عرش المجتمع وهو ما يسمى بالجهاز البيروقراطي.

4- تلازم وجود الدولة مع وجود المؤسسات.

5- تلازم وجود الدولة مع وجود القانون.

إن الدولة هي التنظيم المؤسسي للسلطة السياسية، فكل شخص اليوم، ينتمي إلى دولة من الدول فنادراً ما نجد إنساناً غير منضوٍ في إطار دولة، كما أصبح الانتماء لا يحسب اعتماداً على رابطة القرابة أو العشيرة، بل على أساس الانتماء إلى دولة وجنسية، فالدولة استطاعت أن تستوعب كل الانتماءات القبلية السابقة عليها، وتخضعها لسيطرتها وتوجهها بما يخدم المصلحة العامة للمجتمع، من منطلق أن الانتماء الأوسع يستوعب الانتماءات الأضيق، والعلاقة بين الانتماءين علاقة عكسية، بمعنى؛ كلما قوي الانتماء الأول ضعفت الانتماءات الثانية، والعكس صحيح[1].

إن هيمنة مؤسسة الدولة اليوم على حساب البنى والانتماءات القبلية، لا يعني أن كل المجتمعات على درجة واحدة في وصولها لمرحلة المجتمع المدني Civil Social أو مأسسة المجتمع، ذلك أن بعض المجتمعات تمكنت بالفعل من تأسيس المجتمع المدني، وتأصيل هوية قوية تذيب كل الانتماءات الأخرى وتجعلها أثراً من مخلفات الماضي، ولكن توجد مجتمعات أخرى ما زالت تتخبط في عملية تأسيس المجتمع المدني، وفي ترسيخ هوية وطنية (قومية) تستوعب الانتماءات القبلية التي لعبت دوراً معرقلاً لنموها وتطورها، هذه المجتمعات تنتشر بشكل أكبر في دول العالم الثالث، حيث تتغلب الانتماءات القبائلية

1- لا يتنافى مفهوم المواطنة- الانتماء إلى دولة- مع انتماء المواطن إلى عصبوية، دينية أو إثنية أو جهوية على شرط ألا يتحول الانتماء الثاني- أي العصبوية إلى طائفية تسعى إلى خلق ثقافة وهوية بديلتين ومتعارضتين مع الهوية والثقافة الجمعيتين. لمزيد من التفاصيل انظر: برهان غليون، نظام الطائفة- من الدولة إلى القبيلة، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1990.

والطائفية والعائلية على الانتماء للوطن والدولة، فتنشب الصراعات والحروب الأهلية الدامية، وتصبح معها الدولة بحد ذاتها في مهب الريح[1].

المطلب الثاني: النظريات المفسرة لأصل الدولة

اختلفت آراء الأنتربولوجيين ومعهم علماء السياسة حول أصل الدولة، وما هي دوافع نشوئها؟ وما هي أشكالها؟ ذلك أن انتقال الإنسان من حياة الطبيعة، حيث لا سلطة تعلو فوق سلطة الأفراد، وحيث يحق للفرد أن يفعل ما يشاء ومتى شاء... إلى حياة منظمة يخضع فيها الأفراد لسلطة عليا تحد من حريتهم وتوجه نشاطهم وتحدد لهم ما هو مسموح وما هو غير مسموح. إن هذا الانتقال لابد وأن وراءه دافعاً أو سبباً قوياً، فليس من طبيعة الإنسان أن يخضع لسلطة، وليس من الهين إقامة روابط اجتماعية منظمة بين كائنات بشرية كثيرة التباين والتقلب تعودت لسنوات على العيش تحت شعار القوة تصنع الحق وتحميه والغلبة للأقوى، دون قوة قاهرة تجبرهم أو تقنعهم على ذلك. ومن جهة أخرى فقد عرفت الدولة خلال تاريخها الذي يقدره العلماء بعشرة آلاف سنة أشكال متعددة، فالدولة اليوم غير الدولة قبل خمسة آلاف سنة مثلاً.

ويتفق غالبية المؤرخين وعلماء السياسة على أن النظريات المفسرة لأصل الدولة هي:

1- تؤكد الأحداث الأخيرة في العالم الثالث أن مؤسسة الدولة لم تقم نتيجة تطور طبيعي أو تحول اجتماعي اقتصادي ثقافي، بل كانت إفرازاً لظروف خارجية وتحولات سياسية فوقية، حيث بمجرد وقوع التحولات في النظام الدولي وتزعزع ركائز السلطة السياسية الاستبدادية برزت بعنف الانتماءات الطائفية على حساب الولاء للدولة.

أولاً: نظرية القوة Theory of Power

تحظى نظرية القوة بتأييد عدد كبير من العلماء، فهؤلاء يرجعون أصل ظهور الدولة إلى حالة الحرب والقوة التي كانت تسود المجتمعات القديمة، فمع استقرار الجماعات على أرض محددة وممارسة الزراعة والرعي، بدأت النزاعات حول الأرض والمرعى، وقامت الحروب التي أوجدت منتصراً ومهزوماً، فيمارس المنتصر سلطته على المهزوم ويخضعه لهيمنته، وحتى يحافظ المنتصر على مكانته، فإنه يحيط نفسه بعدد من الحراس، ويخلق أجهزة تساعده في استتباب الأمن وتسيير أمور الناس... فظهرت بذلك الدول.

لقد اعتبر ماكس فون أوبنهايم (Max von Oppenheim 1860 – 1946) أن الدولة هي النظام القضائي الذي تفرضه جماعة غالبة على جماعة مهزومة من أجل هدف أساس هو إخضاع الجماعة المهزومة لنظام الجزية، ويستطرد قائلاً: "إنك لترى أينما وجهت البصر قبيلة مقاتلة تعتدي على حدود قبيلة أخرى أقل منها استعداداً للقتال، ثم تستقر في أرضها مكونة جماعة الأشراف فيها ومؤسسة لها الدولة[1]، أما (راتسنهوفر Ratzehniher) فيقول: "العنف هو الأداة التي خلقت الدولة"، وفي السياق نفسه يرى جميلوفتش (1838 – Gumplawicz 1909) أن الدولة هي نتيجة للغزو، حيث يشكل الظافرون طبقة حاكمة على المهزومين، ويربط لستر وورد (Lester ward1841 – 1913) بين الدولة والغزو فيقول: "تبدأ الدولة – باعتبارها مختلفة عن النظام القبلي، بأن يغزو جنس من الناس جنساً

[1] – مستشرق ألماني تخصص بدراسة حياة القبائل في الجزيرة العربية وبلاد الهلال الخصيب، وألف عدة كتب حول الموضوع أهمها: (البدو) و(تل حلف) و(الدروز)، واستمد من خلال دراسته لحياة القبائل كيفية ظهور الدول.

آخر[1]. أما لينتون R. Linton فإنه لا يستعبد العامل الطوعي في تأسيس الدولة فيمكن لقبيلتين، أو أكثر، أن تتفقا على الاتحاد لتأسيس تجمع أكبر- دولة- ولكنه يرجح عامل القوة في هذا التجمع: "يمكن أن تولد الدول إما باتحاد طوعي لقبيلتين أو أكثر، وإما بإخضاع جماعات ضعيفة من قبل جماعات أقوى، ما يفقد الأولى استقلاليتها السياسية... إن دول الغزو أكثر عدداً بكثير من الاتحادات."[2]

وفي مقدمته الشهيرة، تطرق ابن خلدون إلى تأسيس الدولة، حيث أقام الدولة على أساس العصبية، فالعصبية الأقوى تفرض هيمنتها على غيرها من العصبيات وتخضعها لها، وتبقى صاحبة الأمر والنهي إلى أن تزول عصبيتها، والعصبية لا تنفصل عن القوة، بل هي مبرر وجودها لأن طبائع البشر عدوانية: "كل أمر يحمل الناس عليه من نبوة أو إقامة ملك أو دولة... إنما يتم بالقتال عليه لما في طباع البشر من الاستعصاء"، وفي موضع آخر يقول ابن خلدون: "الملك إنما يحصل بالتغلب والتغلب إنما بالعصبية و"الرئاسة إنما تكون بالغلبة" و..."لابد في الرئاسة على القوم أن تكون من عصبية غالبة لعصبياتهم واحدة

1- ديورنت، قصة الحضارة، مرجع سابق، ص:44.

2- جورج بالانديه، مرجع سابق، ص:116.

من الدول الحديثة التي ظهرت نتيجة القوة والغزو دولة الكيان الصهيوني في فلسطين، فهي أنموذج لدولة تستمد شرعيتها وأسس قيامها من أساطير دينية مدعومة بالإرهاب والقوة، فهي الدولة الوحيدة في العالم القائمة على أساس ديني أسطوري وترفض الشرعية الدولية وتنفي على الشعب الفلسطيني حقه في وطنه ودولته المستقلة، ويشهد العالم اليوم عدة حروب لها علاقة بتأسيس دول أو تفكيكها: يوغوسلافيا والاتحاد السوفييتي سابقاً، الصرب، البوسنة، دارفور، الأكراد في العراق، وجنوب السودان... الخ.

واحدة، لأن كل عصبية منهم إذا أحست بغلبة عصبية الرئيس لهم أقروا بالإذعان والإتباع."[1]

إن نظرية القوة في تفسير نشوء الدولة قد تكون صالحة لتفسير ظهور العديد من الدول في العالم الثالث، حيث يلاحظ أن عوامل خارجية عملت على إقامة هذه الدول، فالغزو الاستعماري والتنافس بين المصالح الاستعمارية أمليا على هذه الأخيرة نقل المجتمعات الثالثة- وخصوصاً في أفريقيا- من مجتمعات بدائية قبلية لم تنضج بنايتها بعدد لتقبل جهاز الدولة ومؤسساتها المتعددة، إلى دول بحدود وبأجهزة أُقحِمت وفرضت فرضاً لتسهيل عملية السيطرة والنهب، وتفتيت جذور المقاومة التي مثلتها التركيبات القبلية التقليدية القائمة على التمسك بالأرض وعدم التفريط بها، ورفض السيطرة الأجنبية.

ثانياً: نظرية الحق الإلهي- النظرية الثيوقراطية Theocracy [2]

من أقدم النظريات المفسرة لأصل السلطة والدولة، فإذا كنا اليوم نعرف ونتعامل مع السلطة أو الدولة باعتبارها مؤسسة سياسية اجتماعية، أي من خلق الأفراد ولمصلحتهم، فإن النظرية الدينية تذهب إلى القول إن السلطة والدولة أصلهما ديني وليس دنيوي، فالإله هو الذي منح السلطة أو فوضها للحاكم، والدولة قامت بأوامر إلهية. وهكذا توحد هذه النظرية ما بين رموز السلطة والمقدس أو الإله، وتعتبر أن الدين أساس لجميع ميادين

---

[1]- ابن خلدون، المقدمة، ص:231 وما بعدها. انظر أيضاً: محمد عابد الجابري، العصبية والدولة، دار الثقافة، البيضاء، 1971.

2- التيوقراطية: نوع من نظم الحكم يجمع فيه الحاكم بين السلطتين الدنيوية والروحية، أو حكومة رجال الدين والكهنة.

الحياة في الدولة، وحسب هذه النظرية فإن البشر لم يؤسسوا الدولة بمحض إرادتهم، وبالتالي ليست نتيجة تحولات اجتماعية وثقافية يمر بها المجتمع، بل ظهرت بأوامر الإله، ولقد دلت دراسات الأنتربولوجيا السياسية على أن الدين كان له موضع الصدارة في المجتمعات القديمة، وأن الزعيم الأول كان هو الإله نفسه، ولكنه إله بشري يزعم أنه يتوفر على صفات خارقة للعادة، ويعلم الغيب، ويحيي ويميت، ومن هذا المنطلق كان الناس يخضعون لأوامره ونواهيه، فأخضع هذا الزعيم ليس فقط أفراد أسرته، بل كل الناس الذين آمنوا به وصدقوا أقواله، كما أن عبادة الأسلاف لعبت دوراً في تأسيس الدولة الدينية الأولى، فيما أن الجماعات القديمة كانت تعبد أسلافها، فكان لزاماً عليها الحفاظ على قبورهم وحراستها والقيام عليها بما يبعدها عن أذى الغرباء ودنسهم، وبما يؤمن لهم الراحة في الحياة الآخرة، ومن كان يقوم بهذه المهمة كانت له مكانة رهيبة وبالتالي سلطة (سياسية) على الجماعة.

لقد لعب الدين دوراً أساساً في قيام الدولة دولة- المعبد- فحيث أن ممارسة الشعائر الدينية كانت تتم داخل المعبد، فقد تجمعت الأسر والقبائل حول المعبد، وأصبح رجال الدين داخل المعبد بمثابة رجال الحكم، والأسر والقبائل التي تدين بديانة المعبد ورجاله هم الرعية، وكان يطلق على الدولة المكونة بهذه الطريقة اسم "دولة المعبد". تعد إسرائيل من الدول التي قامت على أساس ديني مزعوم، فإسرائيل هو اللفظ العبري لاسم يعقوب، وهو أحد الأنبياء، كما أن إسرائيل تقوم على مقولتي: "شعب الله المختار"، و"أرض الميعاد"، وهما مقولتان دينيتان .

ويرى ديلابورت- في بحثه حول أصل الدولة في بلاد ما بين النهرين- أن تأسيس المدينة "عمل ديني لا يستطاع القيام به إلا بناء على أوامر الآلهة العظام لأن المدينة هي قبل

كل شيء مكان للعبادة ، وعلى هذا كان لاسم المدينة أحياناً واسم الإله الذي تنازل فرضي أن يستقر فيها مدلول واحد". ولأن الدولة أسست لأغراض دينية، فإن مَن يقومون على أوامرها عليهم واجب القيام بالشعائر الدينية، فهم نواب الإله على الأرض، ويستمدون سلطتهم منه مباشرة، وأحياناً كانوا هم الإله نفسه."[1]

مرت فكرة الأصل الديني للدولة بمرحلتين:

1 – نظرية تأليه الحاكم: ومضمونها، الجمع بين شخص الحاكم والإله، فالحاكم هو الإله، وبالتالي له قدسية الإله نفسه، وهذا ما كان سائداً في الهند وفي مصر الفرعونية.

2 – نظرية الحق الإلهي– أو التفويض الإلهي– ومضمونها أن الحاكم ليس هو الإله، ولكنه يستمد سلطته مباشرة من الإله، فهو يحكم باسم الإله الذي فوض له السلطة، وقد ظهرت هذه النظرية في القرون الوسطى على يد ملوك أوروبا الإقطاعيين، وكان بعضهم يسمى أحياناً خليفة الله في الأرض أو ظل الله في الأرض، وبمقتضى هذه النظرية، كان للملك الحق في حكم رعيته حكماً مطلقاً استبدادياً، دون أن يجرؤ أحد من الشعب على معارضته، لأن معارضته معارضة لإرادة الله، وقد حدث صراع مرير بين رجال الدين المسيحيين من جهة وأنصار الدولة من جهة أخرى– السلطة الزمنية– فقد تمسكت الكنيسة بأن البابا أو رجال الدين وحدهم مصدر السلطات، وأن الإمبراطور يستمد سلطته من البابا، أما أنصار الدولة فقد قالوا إن الحاكم الدنيوي يستمد سلطته مباشرة من الله، وإن الملوك كانوا موجودين قبل أن توجد الكنيسة، وقد حسم الصراع بانتصار الرأي الثاني في

1 – ديلابورت، بلاد ما بين النهرين: الحضارات البابلية والآشورية، ترجمة محمد كمال، ص:75.

مرحلة أولى، وبتقويض فكرة التفويض الإلهي بمجملها في مرحلة ثانية، حيث ظهرت العلمانية التي فصلت بين الأمور السياسية والأمور الدينية[1].

ثالثاً: نظرية العقد الاجتماعي Theory of social contract

ومؤداها أن الأفراد اتفقوا اختيارياً على أن يتنازل كل منهم عن كل أو بعض حقوقه التي كان يتمتع بها في مرحلة الطبيعة- ما قبل الدولة- لمصلحة حاكم أو سلطة عليا، ويقبلوا العيش في ظل سلطة توفق بين مصالح الأفراد. مفهوم العقد هنا مفهوم تخيلي وليس واقعياً، أي أنه لم يُبرَم عقد حقيقي بين الأفراد و الحاكم ، بل حدث الاتفاق ضمنياً، فالدولة حسب هذه النظرية تقوم على تعاقد بين أفراد المجتمع، وبالتالي فمصدرها المجتمع نفسه وليس قوة أو مصدر مفارق للمجتمع- مصدر إلهي- وتعتبر هذه النظرية بمثابة ثورة فكرية لكونها أسقطت طابع القدسية عن الدولة والقائمين عليها، أو بشكل آخر أنزلت السلطة السياسية والدولة من السماء إلى الأرض ورهنتهما بإرادة البشر.

ومن أهم منظري العقد الاجتماعي:

1-توماس هوبس Thomas Hobbes (1588-1679)

يرى هوبس أنه قبل قيام الدولة كانت حياة الإنسان تسودها الفوضى وتتسم بالأنانية، ومحكومة بشريعة الغاب، ويبني هوبس نظريته من منطلق أن الإنسان بطبيعته عدواني، وإن الشر ميل طبيعي عنده "فالإنسان ذئب لأخيه الإنسان"، وهذه الحياة الفوضوية

1- يمكن إدماج الحركات الأصولية؛ إسلامية أو مسيحية أو يهودية، ضمن توجه سياسي يسعى إلى إحياء فكرة الحكم التيوقراطي، من خلال إخضاع السلطات الدنيوية؛ سياسية، قانونية، اقتصادية، إلى السلطة الروحية، أي تسبق الديني على الدنيوي.

obeikandl.com

المحكومة بقانون البقاء للأقوى، لا يمكنها أن تؤسس دولة، وعليه فقد ارتأى بنو الإنسان أنه من الأفضل لهم أن يخرجوا من حياة الفوضى إلى حياة تسودها العدالة والنظام، وذلك بأن يتخلوا عن كامل سيادتهم وحقوقهم التي كانوا يتمتعون بها في حالة الطبيعة لمصلحة حاكم عليهم، ويتم هذا التنازل أو الانتقال "بعقد" يبرم بين الطرفين.

ومن رأي هوبس أن الأفراد تنازلوا عن كامل سيادتهم وحقوقهم وليس عن جزء منها، لأن بقاء جزء منها لدى الأفراد يعني احتمال عودتهم إلى حياة الفوضى والاقتتال، ومن ناحية أخرى، فإن الحاكم أو الشخص الذي تنازلوا له عن حقوقهم ليس طرفاً في العقد، وبالتالي لا تقع عليه أي التزامات، فهو يتمتع بسلطة مطلقة دون أن يلتزم بشيء تجاه الأفراد.

وبذلك يعد هوبس من أنصار الحكم المطلق والدولة الاستبدادية، وكان يرمي من وراء نظريته، خلق حكم استبدادي يضع حداً للحرب الأهلية التي كانت تعصف ببريطانيا خلال عهده، بين آل ستيورات (Stuart) وحكم كروميل (Cromwell Oliver).

2- جون لوك John Locke (1632-1704)

لا يتفق لوك مع هوبس في أن حياة الإنسان في حالة الطبيعة كلها فوضى وحرب، بل يرى أن الناس كانوا يتمتعون بالحرية والمساواة ويحكمهم القانون الفطري "الذي يتلخص في معرفة كل فرد أن له حقوقاً معينة في الحياة والحرية والملكية الخاصة وفي بلوغ السعادة. وإنه يجب ألا يتعدى أي إنسان على حقوق غيره من الناس أثناء ممارسته لحقوقه الشخصية"[1]. بيد أن الأفراد كثيراً ما كانوا يميلون إلى انتهاك قواعد القانون الفطري، ويعتدون على حريات وحقوق بعضهم البعض ما يثير نزاعات وحروب بينهم، فمبدءا

1- عزمي إسلام، جون لوك، سلسلة نوابغ الفكر الغربي، دار المعارف، مصر، 1963، ص:207.

الحرية والمساواة ليسا مضمونين تماماً، وحتى يضمن الأفراد ذلك، ارتأوا وبمحض إرادتهم التحول من حالة الفطرة إلى حالة المجتمع السياسي، وتكوين دولة، وذلك بقيام عقد بينهم وبين شخص يولونه عليهم.

والنقطة الثانية التي يتميز بها لوك عن هوبس في موضوع العقد الاجتماعي، هي أن لوك لا يرى أن الأفراد تخلوا عن كامل حقوقهم التي كانوا يتمتعون بها في حالة الطبيعة، بل تنازلوا عن جزء منها فقط، وعليه فإن الحاكم مُلزَم باحترام حقوق الأفراد التي لم يتنازلوا عنها، وحقوقهم وحريتهم التي فوضوه حمايتها وتنظيمها.

أما النقطة الثالثة التي أتى بها لوك، فهي أن الحاكم طرف في العقد وليس خارجاً عنه- كما قال بذلك هوبس- وحيث أنه طرف في العقد، تقع عليه التزامات يجب أن ينفذها- حفظ الأمن والنظام وحماية حقوق الأفراد وسيادتهم- فإذا أخل بالتزاماته كان من حق الأفراد خلعه والتمرد عليه، فـ(لوك) ضد الحكم المطلق الاستبدادي ويعتبر من رواد الفكر الليبرالي.

3- جان جاك روسو J. J. Rousseau **(1712 – 1778)**

طوّر روسو نظرية العقد الاجتماعي وجعلها أكثر تناسباً مع تطور الفكر الليبرالي، ففي كتابه "العقد الاجتماعي Social Contract" يتفق روسو مع جون لوك على أن حياة الإنسان البدائية الأولى كانت تعرف حالة من الحرية والمساواة، وأن إبرام الأفراد للعقد الاجتماعي لإقامة المجتمع السياسي وتأسيس دولة، ما هو إلا رغبة حرة من الأفراد للحفاظ على حريتهم الفطرية، والعقد الاجتماعي كما يراه روسو يقوم على نوع من المشاركة والاتحاد بين الأفراد من جهة وبينهم وبين الطرف الثاني من جهة أخرى. إلا أن الجديد الذي أتى به روسو، هو أن الطرف الثاني في العقد ليس شخصاً محدداً، وإنما هو

الدولة ذاتها، فالتنازل يتم للدولة التي تمثل الشعب وتجسد إرادته وسيادته، وعليه فإن "من يَهب نفسه للجميع لا يهب نفسه لأحد"، والدولة التي يتم التنازل لها ليست متعالية على الأفراد، بل موجودة لحمايتهم وتحقيق مطامحهم، كما يرجع الفضل لروسو في إبراز مفهوم سيادة الشعب، والإرادة العامة التي هي فوق إرادة الأفراد المتجزئة: - (السلطان إذاً هو هذه الإرادة العامة التي هي إرادة المجموعة وليس إرادة الأعضاء الذين يؤلفون هذه المجموعة)[1].

رابعاً: النظرية الماركسية حول أصل الدولة

ترتبط النظرية الماركسية لأصل الدولة بأسس النظرية الماركسية القائمة على المادية التاريخية والمادية الجدلية[2]. وعليه، فالدولة نتيجة لتطور المجتمع وتعبير عن النمط الاقتصادي السائد فيه. والنظرية الماركسية لا ترى إمكانية لوجود الدولة إلا مع وجود صراع طبقي أي وجود المجتمع الطبقي والملكية الخاصة، فتأتي الدولة لتجسد السلطة السياسية للطبقة المهيمنة. يقول انجلز: "ليست الدولة مجرد نتاج للمجتمع في مرحلة معينة

1- روح الشرائع لمنتسكيو، ترجمة عادل زعيتر، اللجنة الدولية لترجمة الروائع الإنسانية، القاهرة، 1953، ص 63.

2- المادية التاريخية Historical Materialism، أو علم التاريخ هو تصور التاريخ من خلال دراسة مختلف أساليب الإنتاج، والتكوينات الاجتماعية، أي دراسة بنيتها وتكوينها وسيرها، ودراسة أشكال الانتقال من تكوين اجتماعي إلى تكوين اجتماعي آخر، بمعنى آخر إنما تعتبر بأن أساس كل الظواهر التاريخية والاجتماعية وقائع اقتصادية فهذه الأخيرة هي المحددة الأولى.

أما المادية الجدلية Dialectal Materialism فموضوعها إنتاج المعارف، أي دراسة بنية وسير عملية التفكير، فموضوعها هو نظرية تاريخ الإنتاج العلمي.

obeikandl.com

من مراحل تطوره، إنها اعتراف بأن هذا المجتمع يتخبط مع نفسه في تناقضات لا حل لها، بانقسامه إلى أطراف لا سبيل إلى التوفيق بينها، فيقف عاجزاً عن تلافيها، وحتى لا يفني المتصارعون، أي الطبقات الاجتماعية، بعضها بعضاً، ويفنى معها المجتمع، فإن الحاجة تفرض نفسها إلى سلطة تضع نفسها في الظاهر فوق المجتمع لتطمس الصراع، وتبقيه في حدود "النظام". هذه السلطة التي نشأت من المجتمع، والتي تضع نفسها مع ذلك فوقه وتتزايد غربتها عنه هذه السلطة هي الدولة"[1].

فالماركسية إذاً ترفض القول بوجود الدولة قبل وجود الملكية الخاصة وقبل وجود الطبقية، ففي المجتمع البدائي سادت المشاعية في كل شيء، ولكن مع ظهور المجتمع الزراعي وكثافة الإنتاج بدأت الملكية الخاصة في الظهور، وبدا التمايز بين الأفراد يفرض نفسه ويُقَسِّم المجتمع إلى طبقات اجتماعية متصارعة، فعمل الأغنياء- الطبقة الرأسمالية وطبقة الملاك- على المحافظة على ثرواتهم وامتيازاتهم وذلك بخلق جهاز الدولة لتسخيره لهذا الغرض. حسب هذا التصور فإن الدولة ستزول بعد القضاء على الطبقية والرأسمالية والوصول إلى المجتمع الشيوعي، لأن مبرر وجودها ينتفي آنذاك. إلا أن الأحداث بينت أن حتى بعد الثورات الشيوعية، وقيام أنظمة تحكمها أحزاب شيوعية في المعسكر الاشتراكي، فإن ذلك لم يؤد إلى غياب الدولة أو حتى إضعافها، بل ازدادت قوة، وبقيت الدولة متحكمة وقوية قبل أن تتحول الأنظمة الشيوعية بدورها لأنظمة ليبرالية.

1- انجلز، مرجع سابق، ص: 203.

خامساً: نظرية تطور الأسرة

القائلون بهذه النظرية يعتبرون أن الأسرة أصل الدولة، فهذه الأخيرة ما هي إلا الأولى بعد أن تكاثرت وازداد عدد أفرادها، أو هي تجميع لعدد من الأسر. ويعد أرسطو أول من قال هذه الفكرة معتبراً أن تجمع عدد من الأسر شكل عشيرة، وأن تجمع عدد من العشائر شكل قبيلة، وأن المدينة ما هي إلا تحالف بين عدد من القبائل.

ومن المعلوم أن الشكل الأول للدولة كان دولة- المدينة أي أنها مكونة من مدينة واحدة وما يحيط بها من أراض زراعية، وهذا الرأي يدعمه حقيقة أن دول المدن الأولى قامت من خلال تحالف عدة قبائل، تحالف طوعي أو قسري، فروما في بداية تشكلها تكونت من تحالف ثلاث قبائل وهي اللاتين والسابين والأتروسك، ومن القائلين أيضاً بهذا الرأي أيضاً جان بودان Jean Bodin الذي اعتبر أن الأسرة هي المصدر الصحيح لكل دولة فضلاً عن أنها أهم عضو فيها.

مما سبق نستنتج أن القائلين بهذه النظرية يعتبرون أن الدولة تنشأ بشكل طبيعي، بفعل تطور الأسرة وتكاثر أفرادها، كما أنهم يعتبرون أن الأسرة هي أول تجمع أو هي الخلية الاجتماعية الأولى، سابقة بذلك للقبيلة والعشيرة، ولا تعوز القائلين بهذا الرأي الحجج التي تدعم أقوالهم حيث يقارنون ما بين سلطة رب الأسرة- السلطة الأبوية- والسلطة السياسية أو سلطة الحاكم، فالسلطة الأبوية هي أصل كل سلطة، والدولة ما هي إلا أسرة كبيرة والحاكم ربها. كما أنهم يقارنون ما بين الرابطة الأسرية التي تجمع أفراد الأسرة وتخلق حالة من التضامن والتلاحم بينهم والرابطة القومية التي تربط ما بين أفراد الدولة أو شعب الدولة.

obeikandl.com

المبحث الثاني

أشكال الدولة ومراحل تطورها

على الرغم من الجدل حول تاريخ وجود الدولة، إلا انه من المتفق عليه، أن التأريخ للدولة أصبح يتجاوز منعطف عصر النهضة، ويرجع بها إلى بداية انتقال المجتمعات من مرحلة التنقل والترحال إلى مرحلة المدينية- نسبة إلى المدينة- دون تجاهل الاختلافات العميقة ما بين الدولة القديمة والدولة الحديثة ثم المعاصرة. وهكذا يمكن القول إن الدولة عرفت خلال تطورها عدة أشكال إلى أن وصلت إلى ما هي عليه، وقد وضع علماء السياسة نظريات- وبالأدق فرضيات-حاولوا من خلالها تصور المراحل التي مرت بها الدولة خلال تاريخها الطويل وقد تصوروا عدة مراحل أو أشكال مرت بها الدولة وهي:

المطلب الأول: المجتمع القبلي

حين اتسعت الأسرة وتكاثر أفرادها، اتحدت مجموعة من الأسر وكونت العشيرة وباتحاد مجموعة عشائر تكونت القبيلة، والقبيلة أول صور المجتمع الدائم أو المجتمعات الإجمالية[1].

1 - يوجد المجتمع الكلي أو الإجمالي إذا توفرت ثلاثة عناصر:

obeikandl.com

فالقبيلة إذاً سابقة في وجودها على وجود الدولة بمفهومها الحديث[1]، وفي القبيلة تقوم العلاقات الاجتماعية على أساس القرابة، ويحكمها رئيس القبيلة الذي له سلطات قضائية ودينية وحربية، ويستمد رئيس القبيلة سلطته إما من قوته المادية كشجاعته وكثرة عدد أفراد أسرته، أو من قوته المعنوية كحنكته ودهائه، أو من مكانته الدينية حيث كان للديانات مكانة مهمة ومرهوبة لدى الأفراد أو من اجتماعها معاً.

ويعرف موريس ديفرجيه القبيلة كأول شكل من أشكال الدولة بالقول: "إن الشكل الأول للمجتمع الكلي هو القبيلة، والمقصود هنا جماعة صغيرة الحجم ذات سمات ريفية، والمدن لم تكن موجودة بعد، العلاقات العائلية مهمة جداً فيها، إذ إن القبيلة تضم عدداً صغيراً من العائلات، وتقنيات الإنتاج فيها قديمة، والمردود ضعيف، وتقسيم العمل محدود، والملكية جماعية، ليس ثمة طبقات اجتماعية، ويتحدثون في هذا الصدد عن شيوعية بدائية"[2].

ويرجع فوستيل دي كولانج أصل سلطة رئيس القبيلة وأصل كل سلطة أو تجمع اجتماعي إلى العامل الديني، فرئيس القبيلة هو الكاهن والقائد، وخضوع الأفراد لسلطته

أ- ترابط الأفراد والمجموعات المتعددة، عائلات، طوائف، عشائر، جمعيات... الخ، الواحدة مع الأخرى في مجموعة واحدة أشمل.

ب- أن تكون هذه المجموعة مندمجة بقوة بحيث يتولد ضمير جمعي يكرس التضامن بينهم، أي شعور بوحدة الانتماء.

ج- أن يكون لهذا التضامن والعلاقات المترتبة عنه قوة أقوى وأسمى من قوة أي علاقة خارجية.

1- ومصاحبة لها أيضاً، ولكن منضوية داخل النسق الكلي للمجتمع، وأحياناً تطفو القبيلة، وتبرز فوق سلطة الدولة إذا ضعفت هذه الأخيرة.

2- دفرجيه، مرجع سابق، ص 31.

راجع إلى دوره ككاهن ومحافظ على عبادة الأسلاف Wwor-Aneestor Ship[1]، وكما سبق فإن القبيلة سابقة في وجودها على اكتشاف الزراعة والمجتمع الزراعي الرعوي، إلا أن اكتشاف الزراعة ساعد أفراد القبيلة على الاستقرار وتأسيس الحواضر والمدن.

المطلب الثاني: الحاضرة أو دولة – المدينة state – City

وهي الطور الثاني في سيرورة تشَكُّل الدولة، ومن أشهر نماذجها: بابل وسومر في بلاد الرافدين، ودول المدن في بلاد اليونان القديمة، وقد تشكلت المدن مع اكتشاف الزراعة واستقرار الإنسان على أرض محددة، حيث عملت الزراعة على تكوين فائض إنتاجي، وعلى توزيع للعمل أكثر تقدماً، وفي هذه المرحلة بدأت البنى السياسية تنفصل عن البنى الاقتصادية، وتبلورت الطبقية وتعززت الملكية الفردية. يرى لويس ممفورد Lewis Mumford (1895 – 1990) أن المدن كانت ثمرة زواج بين المجتمع الرعوي الفظ ومجتمع القرية من الفلاحين، وإذا كان هذا الزواج زواج مصلحة، فإنه أيضاً زواج إكراه، حيث مارس الرعاة سلطة القمع والسيطرة على الفلاحين[2]. أما فوستيل دي كولانج، فيري أن المدينة تكونت باتحاد عدة قبائل مع بعضها البعض، فالمدينة بهذا المعنى هي حلف بين عدة قبائل تتفق على احترام حقوق كل منها، وخصوصاً الديانة الخاصة لكل قبيلة، أما سبب اتحاد هذه القبائل، فأحياناً يكون اختيارياً، وأحياناً يكون مفروضاً من طرف قبيلة مسيطرة أو رجل قوي.

---

1 – فوستيل دي كولانج، مرجع سابق، ص: 157.

2 – كافين رايلي، الغرب والعالم، سلسلة عالم المعرفة، الكويت عدد 90، السنة 1985، ص: 72.

يميل العديد من الكتّاب الغربيين إلى القول بأن المدن اليونانية التي انتشرت حوالي القرن السادس قبل الميلاد، مثل أثينا وإسبرطة، هي أول المدن وأول الحواضر التي عرفتها البشرية، إلا أن التنقيبات التي أجراها الأثريون دلت على أن مدينة أريحا في فلسطين تعد من أقدم المدن، حيث ترجع إلى حوالي عشرة آلاف سنة، وكانت أريحا محاطة بسور ما يدل على أنها مدينة، حيث أن السور هو ما يميز المدينة عن القرية، ومع ذلك فإن هناك من يرى أن المدينة أو الدولة- المدينة لم تتبلور إلا في العصر الحجري الحديث حوالي العام 3000 ق.م، ففي هذه الفترة عرفت المدن: "تقدماً إنتاجياً زراعياً ساعد على خلق الفنانين وعمال التعدين والمهندسين والكتاب والمحاسبين والبيروقراطيين والأطباء والعلماء والمتخصصين وفي تنظيم مهاراتهم وإنجازاتهم"[1].

كانت المدن اليونانية تملك كل مواصفات الدولة من حيث توزيع السلطة وحقوق الأفراد ونظام الحكم والقضاء. كما أن العلاقات الاجتماعية كانت تقوم على أساس الانتماء إلى الأرض وإلى طبقة اجتماعية، حيث سادت طبقية صارمة في دولة- المدينة. ويرى علماء السياسة أن دولة- المدينة هي مرحلة عابرة في تاريخ تطور المجتمعات نحو الشمولية والكلية، حيث تعرضت دولة- المدينة اليونانية لانتقادات صارمة وخصوصاً من طرف الرواقيين الذين دعوا إلى العالمية[2].

1- المصدر نفسه، ص74-75.

2- الرواقية نسبة إلى الرواق، وهو المكان الذي كان زينون (322-246 ق.م) يلقي فيه محاضراته الفلسفية حول فلسفته العالمية التي تقول: إن كل شيء يقع بالعقل الكلي. وكانت الرواقية معارضة لأفكار وفلسفة دولة المدينة في أثينا.

المطلب الثالث: الإمبراطورية Empire

ظهرت الإمبراطورية بتجاوز حدود دولة- المدينة حيث تُخضع الإمبراطورية لسيطرتها مجموعة من المدن، وهذا الإخضاع غالباً ما يتم بالقوة والفتح، فتتولى جيوش الإمبراطورية عملية الإخضاع لهذه المدن، ولا يراعى في تشكيل الإمبراطورية أن تكون الشعوب الخاضعة لها من جنسية واحدة بل غالباً ما ينضوي تحت لوائها شعوب متعددة الجنسيات.

ولعل من أشهر الإمبراطوريات التي عرفها التاريخ، الإمبراطورية الرومانية التي قامت في القرن الثاني قبل الميلاد، واتسعت لتشمل حوض البحر المتوسط ولتدوم حوالي 1300 عام- إلا أن قيام الإمبراطوريات على الغزو والإخضاع واتساع رقعة الأرض التي تسيطر عليها وتعدد شعوبها، كل هذا ساعد على سقوط الإمبراطوريات، وظهور شكل جديد من الدول وهي الإمارة الإقطاعية[1].

المطلب الرابع: الإمارة الإقطاعية Feudal Principality

ظهر هذا الأنموذج بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية، فحيث أن الإمبراطوريات ألغت الكيانات السياسية لدول المدن وأزالت الحدود وخلقت وضعا جديا على مر

أصل الكلمة مشتق من الكلمة اللاتينية Imperator ومعناها الأمر، ثم توسع مفهومها ليعني الطاعة والأمر ورمزاً مميزاً للسلطة العامة، ويقول جون ماريوت John Marriot إن المعنى الحقيقي للفظ إمبراطور هو ملك الملوك والشاهنشاه، أنظر تاريخ العالم، مرجع سابق المجلد الأول، ص 426.

1- على الرغم من اختلاف الأزمان وتباين الأيديولوجيات، فإن الإمبراطوريات التي عرفها التاريخ حكمها منطق واحد وهو منطق القوة والإخضاع للشعوب الخاضعة لها، وكلها انحلت إما بفعل ثورات الشعوب الخاضعة لها بفعل تردي أوضاعها الاقتصادية، أو بفعل عوامل خارجية أو بهما سوياً، ولم يشذ عن هذه القاعدة الانهيار الأخيرة للإمبراطورية السوفيتية.

openkanal.com

السنين، فإنه لم يعد من الممكن، بعد سقوط الإمبراطوريات، الرجوع إلى الوضع السابق لوجودها، فمع انهيار الإمبراطورية أصبحت الأرض في ملكية الملاك الكبار، يستغلونها بتسخير الأرقاء التابعين لهم، وفي النظام الإقطاعي هذا يصبح الملاك هم أصحاب السلطة السياسية والعسكرية والقانونية، فالإقطاعي صاحب الأرض وما عليها.

ويرى (هالفان) أن الإمارة الإقطاعية مرحلة تراجع بالنسبة لدولة المدينة، فالمجتمع الإقطاعي مجتمع يرفض كل تدخل في شؤونه من طرف سلطة خارجة عنه، وفكرة الدولة ومفهوم السلطة العامة التي تعمل باسم المصلحة العامة والتي تمارس نوعاً من الإكراه على الأفراد، هي فكرة بعيدة عنه، وفي الاتجاه نفسه يذهب مارك بلوش Marc Bloch حيث يقول: "تتطابق الإقطاعية مع الضعف العميق للدول وخصوصاً في وظيفتها الحمائية"[1].

ومما لا شك فيه أن غياب سلطة الدولة الإكراهية والحمائية تجعل العلاقة بين أفراد المجتمع علاقة سيد وتابع، وعلاقة تقوم على أساس القرابة أو الجوار، كما يصبح للعلاقات الشخصية دور أساس في النظام الإقطاعي.

وقد سادت الإمارات الإقطاعية كل أوروبا تقريباً حوالي القرنين الحادي عشر والثاني عشر ولم ينهار هذا النظام إلا مع بداية ظهور النزعة القومية، وظهور فكرة سيادة الشعب والدولة القومية ابتداء من القرن السادس عشر.

1- جان توشار، تاريخ الفكر السياسي، ص 136 - 137.

المطلب الخامس: الدولة – الأمة nation –State

وهي آخر أنموذج للمجتمع الإجمالي، وظهرت ابتداء من القرن السادس عشر على أثر تفكك الممالك الكبرى وانهيار النظام الإقطاعي ويرجع الفضل في التنظير للدولة الأمة لمجموعة من المفكرين أمثال: مكيافيللي، روسو، لوك، مونتيسكيو، وهيغل... الخ.

تقوم الدولة– الأمة على انضواء جميع الأفراد الذين ينتمون لقومية واحدة– وحدة لغة وتقاليد وعادات وتاريخ وإقامة على أرض مشتركة– تحت سلطة سياسية واحدة على أرض محددة. والدولة– الأمة مرتبطة بظهور الفكر القومي. لكن هذا لا يعني أن كل الدول الحديثة والمعاصرة تأخذ شكلاً واحداً في وجودها، فهناك أنموذج الدول الأوروبية، ونماذج خاصة بدول العالم الثالث، حيث أن تأسيس الدولة في العديد من دول العالم الثالث لم يحدث اعتماداً على التسلسل المشار إليه سابقاً، و لم يحدث اعتماداً على تطور ونضج في البنى والمؤسسات الداخلية، بل غالباً كان تأسيساً نتيجة تدخل الاستعمار وفرضه قسراً على هذه المجتمعات، نظماً وهياكل ومؤسسات الدولة، دون أن تكون بنية المجتمع مهيأة للتعامل مع هذه المؤسسات، الأمر الذي أدى إلى انفصال ما بين المجتمع والدولة وبالتالي حالة الصراع والعداء بين الطرفين والتي تتمظهر في عدم الاستقرار والحروب الأهلية والانقلابات والثورات...الخ. إضافة إلى ذلك، فليس جميع الدول تتكون من أفراد ينتمون لقومية واحدة، بل هناك دول تتكون من عدة قوميات كروسيا الاتحادية، وإيران، والهند، وهناك قوميات موزعة على عدة دول، كالأمة العربية، إضافة إلى وجود قوميات لم تؤسس لنفسها دول خاصة بها. هذا ويبلغ عدد الجماعات العرقية في العالم حوالي 5350 جماعة.

وبغض النظر عن التطور التاريخي للدولة، تعرف الدولة عدة أشكال، فهناك دول بسيطة وأخرى مركبة.

- الدولة البسيطة: هي التي ينفرد بإدارة شؤونها الخارجية والداخلية هيئة واحدة. مثل: المغرب، وفرنسا، وغالبية دول العالم.
- الدولة المركبة: وتتكون من اجتماع أكثر من دولة أو ولاية قائمة بذاتها تحت سلطة حكومية مشتركة أو تحت حكم رئيس أعلى واحد.

وهذه تشتمل ثلاث فئات:

1 – دولة الاتحاد الشخصي: وتقوم باجتماع دولتين تحت عرش واحد مع احتفاظ كل منهما باستقلالها الداخلي والخارجي.

2 – دولة الاتحاد الفعلي: وهي اتحاد دولتين اتحاداً دائماً تحت حكم رئيس وخضوعها لهيئة واحدة فيما يتعلق بشؤونها الخارجية مع احتفاظ كل منهما بإدارة شؤونها الداخلية، وهذا الاتحاد وسابقه أصبحا في حكم التاريخ، فلا توجد نماذج معاصرة لهما.

3 – دولة الاتحاد التفاهمي: تتكون من انضمام عدة دول بعضها إلى بعض بمقتضى معاهدة أو اتفاق في شكل اتحاد أو تعاهد ورعاية المصالح المشتركة بينهما. ومن أمثلتها الولايات المتحدة الأمريكية، وسويسرا، ومشروع أوروبا الموحدة.

كما تتباين أشكال الدول تتباين أيضاً أنظمة حكمها حيث عرفت المجتمعات أنماطاً مختلفة من أنظمة حكم الدول: ديمقراطية، أوليغارشية، أرستقراطية، عسكرية، فاشية، نازية، ملكية، جمهورية، الخ.[1]

1 – انظر في ذلك: ماكيفر، تكوين الدولة، مرجع سابق، ص: 185.

نخلص إلى القول: إن مراحل تطور الدولة المشار إليها هي تقسيم أنموذجي أو مثالي، أي يقوم على أساس الأنموذج الغالب أو النمط السائد، حيث أن هذه الأشكال من الدول كانت تتداخل مع بعضها البعض، وكانت تتعايش مع أنماط أخرى من المجتمعات الإنسانية قد تقترب، أو تبتعد عن مفهوم الدولة، إلا أنها في جميع الحالات تشكل مرحلة في مسار تطور المجتمعات الإنسانية من شريعة الغاب إلى دول القانون والدولة المعاصرة.

إن كانت نظرية الدولة القومية هي النظرية الأكثر تفسيراً لواقع الدولة في النظام الدولي المعاصر، إلا أن هذا لا يعني أنها تشكل النهاية أو خاتمة المطاف بالنسبة للتنظير حول الدولة أو المجتمع الشمولي، حيث أن هذه الدولة القومية التي تعبر عنها النظرية السياسية المعاصرة تتعايش مع أشكال أخرى من المجتمعات الإنسانية، قد تكون سابقة على مرحلة الدولة القومية، وقد تكون في مرحلة تخطي وتجاوز للدولة القومية، وخصوصاً أن التوجه الحالي في النظام الدولي يسعى إلى إقامة التكتلات الكبيرة التي تتجاوز المفهوم الضيق للسيادة القومية.

يبقى تطور نظرية الدولة كنظام سياسي أو كمجتمع بشري أو كمؤسسة اجتماعية مرتبط بالتطور العام للمجتمعات الإنسانية وللحضارة الإنسانية عموماً، ومرتبط بالظروف السياسية لكل بلد، حيث تكشف لنا التحولات الأخيرة في أوروبا الشرقية عن بداية تفكك دول وظهور دول جديدة لم يكن لها وجود سابقاً، أو فقدت استقلالها خلال نزاعات سابقة، كما أن هناك شعوب ما زالت تناضل من أجل حقها في إقامة دولتها التي فقدتها بفعل الغزو الاستيطاني، وأهم حالة الشعب العربي الفلسطيني الذي يناضل ضد الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في أرضه فلسطين؛ فهذا الاحتلال لم يلغ الدولة

الفلسطينية كوجود تاريخي، ولكنه أفقدها عنصر السيادة، فتحولت إلى أرض محتلة، واليوم الشعب الفلسطيني يناضل من أجل إعادة بناء دولته[1].

1- انظر حول الموضوع: إبراهيم إبراش، مفهوم الدولة في الفكر السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، مجلة الوحدة، العدد 53، فبراير 1989. أيضاً: مجلة السياسية الدولية الصادرة عن مؤسسة الأهرام بمصر، خريف 2005.

obeikandl.com